بحث منشور في مجلة عالم الفكر، المجلد 34 ـــ العدد الثالث، يناير / مارس عام 2006م.

اللغة والكلام في التراث النحوي العربي

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

قسم اللغة العربية ـــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

اللغة والكلام في التراث النحوي العربي

تمهيد:

ليس من المقبول بحالٍ أن نحاول أن نتلمس في تراثنا العربي ما يضفي على الدراسات الحديثة المشروعية، أو أن نجهد في أن نجد في التراث لمكتشفات العصر وجهًا به يُطمأَنُّ إلى قبولها، أو سندًا عليه تعتمد. ولهذا ليس لهذه الورقة أن تنحوَ نحو إثبات مشروعية التراث بالدرس المعاصر، ولا الدرس المعاصر بما يقابله من الدرس التراثي. وأرجو أن لا يذهب هذا البحث إلى سبيل محاولة إلباس سيبويه قُبَّعة سوسير، ولا وضع عباءة الخليل على جسد تشومسكي. فذلك كله مما أرى أنه حتمًا يضر بالقديم ولا ينفع الجديد.

إن تناول المصطلحين السوسيريين (اللغة والكلام) هنا ـــ وإن انصب أساسُ الورقة وغرضُها الرئيس على إظهار مدى الالتقاء بينهما وبين أصول الدرس النحوي الأولى ـــ لا يقف الهدف منه عند حدود الالتقاء قربًا أو بعدًا. بل سيتعداه، فيما أحسب، إلى بيان طبيعة الدرس النحوي العربي كما قامت في أذهان النحاة الأوائل، ومن ثم سيتضح مدى انحراف مسار الدرس اللغوي التحليلي عند أجيال الخالفين من النحاة المتأخرين. ولعل من أهم ما أرجو أن يثمره هذا العرض أن تتضح صورة ما ينبغي أن يحافَظَ عليه من سمين إرث النحو والنحاة، وما يمكن استبعاده من غثة، ولا سيما أن مطالب الداعين إلى تيسير النحو تقتضي أولى خطواتها بيان الغث القمين بأن يُترَك والسمين الجدير بأن يبقى.

لقد تعالت منذ عقود ـــ كما هو معلوم ـــ صيحات الداعين بحماسةٍ إلى وجوب تنقية النحو وتصفيته من شوائبه، ووجوب حذف ما لا يزيده إلا تعقيدًا وبعدًا عن طبيعة اللغة، بالدعوة إلى حذف العامل، والعلل الثواني والثوالث، والإعراب التقديري، والقول بالأصل الذي ينبغي أن يكون عليه التركيب. فهل صحيح أن ذلك كله مما ينبغي أن يُحذف من البحث النحوي لعظم ضرره؟ وما علاقة جميع ما تقدم بمصطلحي "اللغة والكلام" المنصوص عليهما في عنوان الورقة؟ وكيف يكون التقاء هذين المصطلحين الحديثين بالدرس النحوي التراثي على نحوٍ ما من الأنحاء كاشفًا عن طبيعة التراث النحوي العربي، وما ينبغي أن يحافظ عليه من النحو أو يستبعد؟ هذا ما أرجو أن تجيب عليه هذه الورقة بوضوح، فضلاً عن أن الورقة يرجى لها في هذا المقام أن تزيل ما علق بأذهان الدارسين من أوهام عن تأريخ النحو، بدءًا من حكايات نشأته الأولى من نحو قصة أبي الأسود الدؤلي مع ابنته التي لحنت، أو روايات تكليف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من يصنع

للناس نحوًا يعصم ألسنتهم من الزلل، وما شابه ذلك، وانتهاءً بما قيل على ألسنة الدارسين في شأن المدارس النحوية المتعاقبة في البلدان والأمصار الإسلامية المختلفة، ثم ما أصبح راسخًا في أذهان المشتغلين بالنحو الآن عنه.

اللغة والكلام في الدرس الحديث:

ليس بالغريب أن تعد ثورة فرديناند دي سوسير Ferdinand De Saussure اللغوية الحقيقية في تعيين حدود مصطلحين، ما يزال الباحثون من اللغويين يعيدون إليه وحدَهُ الفضلَ في إحداث تغيير حقيقي في التحليل اللغوي، وفي النظر إلى الظاهرة اللغوية، بفضل تعيينهما والفصل الواضح الجلي بين حدودهما المشتركة، هما "اللغة" و"الكلام". فـــ "اللغة" عنده ـــ كما لا يخفى على أحد من الباحثين في اللسانيات اليوم ـــ هي النظام الذهني القائم في عقول الجماعة اللغوية الواحدة، الذي يحاول كل فرد فيها أن يأتي بما سمي عنده بـــ "الكلام" على مقتضاه. ولا حاجة في هذا المقام إلى الإحالة على مراجع معينة في هذا التحديد المصطلحي؛ لأن ذلك أصبح من مسلَّمات الدرس اللساني الحديث وبدهياته، فلا منازع فيه، بل صار هذا التعيين السوسيري للمصطلح حقًّا مشاعًا في الحقل اللغوي بأسره. غير أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو تأكيد سوسير أن ما يُدرس في الحقل اللساني فيُقتصر عليه وحده إنما هو نظام الجماعة اللغوية الذهني، أي: "اللغة"، لا "الكلام"؛ لأن اللغة ((بمعزل عن الفرد الذي لا يمكنه أن يبتدع فيها أو يغير. إنها موجودة فحسب؛ لوجود عقد بين أفراد المجتمع . فنحن ـــ حين ندرسها إذًا ـــ سوف ندرس نماذج وقواعد، لا منطوقات. النموذج ثابت في شعور الأفراد، وإن تغيَّرَ تغيَّرَ ببطء شديد لا يكاد يُدرَك بحيث يمكننا الزعم بأنه ثابت، ونقوم بالدراسة على هذا الاعتبار)) [1]. فاللغة على هذا جماعية، أما الكلام ففردي. اللغة موجودة بالقوة، والكلام متحقق بالفعل. اللغة قوالب، والكلام ألفاظ تصب في القوالب. اللغة نظام ذهني متصوَّر، والكلام نماذج مستعملة متحققة على ألسنة المتكلمين، يُفترض فيها نظريًّا أن توافق ما يقتضيه النظام المتصوَّر في أذهان الجماعة اللغوية، ولا ما نع من ألا تطابقه عمليًّا تمام المطابقة في ظروف معيَّنة[2].

عُدَّ ظهور هذين المصطلحين المتمايزين عند سوسير ثورة لغوية حقيقية؛ لأن ذلك عملٌ لم يقتصر أثره على التمييز المصطلحي بين مفهومين من مفاهيم علم اللغة فحسب. بل هو عمل قَلَبَ به هذا العالِمُ طبيعةَ النظر إلى اللغة؛ إذ كَشَفَ الغطاءَ بمصطلحيه الشهيرين هذين عن حقيقة ثابتة من حقائق اللغة غابت عن أذهان سابقيه ومعاصريه من اللغويين، هي حقيقة النظام الذهني الجمعي

المستقر في أذهان جميع أفراد الجماعة اللغوية المتكلمة بلغة واحدة معيَّنة. وبذا اتضحت صورة ما ينبغي أن ندرسه من عناصر الظاهرة اللغوية المكوِّنة لها، واتضحت طبيعة العلاقة بين نماذج الاستعمال (البنية المنجزة السطحية) والنماذج الذهنية (البنية المتصوَّرة العميقة) في التحليل اللغوي. ولهذا ذاعت شهرة هذا الكشف من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى تبينت قيمته العلمية بصورة قوية مع ما قررته المدرسة التحويلية التوليدية من بعده مما يسير في الاتجاه نفسه.

لم يَخْفَ على كثير من الدارسين تطابقُ الفكرة التي بُنيت عليها مصطلحات "البنية العميقة والبنية السطحية"، و"القدرة والأداء" عند تشومسكي Noam Chomsky مع فكرة "اللغة" و"الكلام" عند سوسير، وإن كنا لا نعدم من خفي ذلك عليه أحيانًا[٣]. يؤكد جفري سامسون مثلاً أنَّ ((من أكثر سمات منهج تشومسكي في دراسة اللغة تأثيرًا هو التمييز الذي يقيمه بين المقدرة اللغوية Competence والأداء اللغوي أو الممارسة Performance وهو استرجاع للتمييز بين المقدرة Langue والكلام Parole عند سوسير. وتشومسكي نفسه لا يفرق بين المقدرة عنده والمقدرة التي تحدث عنها سوسير))[٤]. وسيأتي بعد قليل عدد من نصوص بعض الباحثين العرب الذين يقرنون بين عملي تشومسكي وسوسير من حيث تطابق الفكرتين المنوه عنهما فيما مضى. أما السبب الذي لم يظهر لأجله أثر الكشف المذكور تحديدًا من بين كشوفه وإنجازاته الأخرى بصورة لافتة في دراسات الوصفيين والنفسيين من اللسانيين بعده وقبل تشومسكي فهو في المقام الأول عدم الالتفات إلى عمل سوسير هذا الالتفاتة التي يستحقها في المجال اللغوي قبل طبع كتاب تشومسكي "البنى التركيبية Syntactic Structures" في عام 1957م، ولهذا لم تظهر طبعة كتاب سوسير المترجمة إلى الإنجليزية من الفرنسية إلا بعد ذلك بسنتين، أي: في عام 1959م كما هو معروف.

لقد خرج أثر الكشف السوسيري هذا أيضًا إلى خارج حقل الدرس اللساني، واكتسح ساحة الدراسات الأدبية والنقدية، فصار يشار إلى سوسير على أنه أبو "البنيوية Structuralism" ومؤسسها، ولا يكاد ذكر البنيوية يرد في حقلي الأدب والنقد من غير ذكر سوسير. وما ذلك إلا بسبب دراسة نظام اللغة بدلاً من دراسة نماذج الاستعمال والحوادث الكلامية فيها ليس غير. ونقل الخالفون من غير اللغويين منهجه اللغوي إلى خارج دائرة اللغة، واستثمروه في الحقول الثقافية الأخرى[٥]؛ لأنه فيما أرى دلَّهم على حقيقة إنسانية كانت عنهم غائبة، لا لأنه اقترح منهجًا أو نظرية فحسب. ومن أبلغ ما يدل على التأثر القوي ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ انبناء تحليل ليفي شتراوس الأسطورة ــ إلى أعمدة رأسية وصفوف أفقية؛ ليصل من خلال التقاطعات إلى

دراسة النظام الذي يحكم الأسطورة. وقد استهواه المنهج اللغوي بعامةٍ فسك مصطلح "ميثيم Mytheme" بمعنى: وحدة أسطورية صغرى، نظيرًا لمصطلح "فونيم Phoneme": وحدة صوتية صغرى، عند اللغويين، و"مورفيم Morpheme": وحدة صرفية صغرى[٦]. أما اللغويون فأفادوا في العصور التالية مباشرة لسوسير منه في التحليل الصوتي بصورة جذرية، إلى جانب الإفادة من منهجه بانتقال الدرس اللغوي من الدراسة التأريخية (الديكرونية Diachronic) التي كانت سائدة لسنوات طوال إلى التحليل الآني (السينكروني Synchronic)، إلى أن لفت تشومسكي الأنظارَ إلى أهمية البحث في البنية الذهنية العميقة لكل بنية سطحية منجزة، وطور بناءً على ذلك النماذج التوليدية المعروفة[٧].

اللغة والكلام في الدرس النحوي العربي: (**بنيتان: متصوَّرة ومنجزة**):

لا أدعي الإتيان بجديدٍ إنْ قلتُ: إنَّ المصطلحات الأربعة التي سبق الكلام عليها "اللغة والكلام" السوسيريين، و"الكفاءة والأداء" التشومسكيين، بما أن مفاهيمها جميعًا ــ على ما بينها من اختلاف في التسمية ــ ترجع إلى الإحالة على مستويين للغة، أحدهما: مثالي متصوَّر في الذهن، والآخر: واقعي منجز على اللسان، تلتقي مع التصورُ النحوي الذي ينبني على ما يُعرف عند النحاة بــ "التقدير"، أي: ما يقدر بتقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة..إلخ، مما قد يُعبر عنه خير تعبير بالتمييز نحويًّا بين "القاعدة" و"الاستعمال"، أي:ما تُقَدِّره القاعدة مخالفًا بوجه ما من الوجوه ما يظهر في نماذج الاستعمال. فقد لحظ هذا الملحظ عدد من أعلام الباحثين العرب، منهم شكري عياد، حيث يقول: ((وإذا كان التمييز بين "اللغة" و"القول" في تعليم سوسير فكرة من هذه الأفكار المحورية، ويمكن أن تندرج بسهولة تحت التمييز بين "القاعدة" و"الاستعمال"، كما تندرج تحت العنوان نفسه فكرة مشهورة أخرى للعالم اللغوي المعاصر نعوم تشومسكي، أعني: تفرقته بين "الفطرة والكفاءة"[٨] في مجال اللغة ــ ومن هاتين الفكرتين انطلقت معظم الدراسات الأسلوبية المعاصرة ــ فإننا نجد لدى سيبويه تفرقة مماثلة)) [٩]. وهنا لا بد من التنبيه على أن شكري عياد من القلائل الذين أدركوا بوضوح الفرق الجوهري بين دراسات أوائل النحاة ــ كالخليل وسيبويه ــ ومتأخريهم، كشراح الألفية مثلا.

ويؤكد الدكتور عبد الحكيم راضي أيضًا الشبهَ التامَّ الذي يصل إلى حد التطابق بين عمل النحاة وصنيع أصحاب النحو التوليدي. إذ يتصوَّرُ الفريقان مستوًى مثاليًّا للغة، ((ومن أجل إثبات هذه المثالية والمحافظة عليها قام النحوُ العربيُّ بما يشبه صنيع المحدثين من أصحاب النحو التوليدي

التحويلي في تصورهم لوجود بنية عميقة Deep Structure مثالية كامنة وراء كل بنية سطحية Surface Struture)). وبرى راضي أن محاولات التعليل، أي: بعلل النحاة المشهورة، والقياس، والتقدير، ليست ((سوى إجراءات صناعية في سبيل المحافظة على هذا التصور المثالي))[١٠].

ويقول الدكتور حمزة المزيني ــ وهو من المختصين بالدراسات اللسانية التوليدية ــ في الصلة بين بحوث جيل النحاة الأول وبحوث اللسانيين المحدثين ، ولا سيما المدرسة التوليدية ، في وضوحٍ: ((.. لكنَّ الصورة التي يمثلها كتاب سيبويه هي الدليل الأوضح على أن النحو العربي في بداياته لم يكن معياريًّا خالصًا، بل كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث.. وقد اكتشف المتخصصون في اللسانيات الحديثة، وبخاصة اللسانيات التوليدية، هذا الغنى النظري في النحو العربي المبكر. وهو ما دعا هؤلاء إلى القول بأن النحو العربي في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، إن لم يتماثل معها، في الأهداف وفي طريقة البحث وفي الوصف والتفسير)) [١١]. وأشار المزيني في موضع آخر إلى عددٍ كبير من الغربيين المعاصرين الذين اكتشفوا شدة الشبه بين دراسات نحاة العرب والدراسات اللسانية الحديثة في الغرب، منهم جوناثان أوين الذي يؤكد أن جهود نحاة العرب الرائعة لم تُقَدَّر بما تستحقه في الغرب إلا مع التقاليد البنيوية التي أتى بها دي سوسير وبلومفيلد وتشومسكي[١٢]. ومنهم مايكل كارتر، وديفيد جستس، وغيرهم[١٣].

لعل فيما ذكر من نصوص لحظ أصحابها تطابقًا بين طبيعة الدراسة عند أوائل النحاة وطبيعتها عند هؤلاء المحدثين، من حيث تصور بنيتين متصورة ومنجزة، كفاية. غير أن الدراسة عند هذه المرحلة منها تقتضي منا أمرين، أحدهما: تعيين نقاط الالتقاء بأوسع مما ذكر هؤلاء الذين وردت نصوصهم، وبصورة أكثر تحديدًا لمواضع الالتقاء والافتراق. والآخر: الوقوف على نماذج من نصوص الأقدمين التي تؤكد دعوى هذه الورقة بانطلاق الأوائل من النظر التحليلي في النظام الذهني الجمعي وعرض نماذج الاستعمال عليه؛ من أجل فهم الظاهرة اللغوية فحسب، وليس كما يشيع عند أغلب الدارسين اليوم من أن النحو قد انطلق منذ بواكيره الأولى من نظرة معيارية، غرضها تحديد القواعد التي تعصم المتكلم من اللحن والزلل ليس غير.

أما الأمر الأول فمن العجيب حقًّا أن نقاط الالتقاء بين طبيعتي الدرسين القديم والحديث هي نفسها التي ينادى اليوم بحذفها والاستغناء عنها في الدرس النحوي؛ بحجة أن كثيرًا من المحدثين يرى فيها معوقًا لتقدم البحث النحوي العربي المعاصر وتطوره، مع أنها القضايا الكبرى التي ارتكز عليها

البحث النحوي منذ انطلاقه أول مرة، ولولاها ما كان للنحو وللنحاة الأوائل شأن يُذكر. منها ما أشير إليه سابقًا من تقدير "أصل مثالي للتركيب أو العبارة". ومنها: "العامل النحوي" و"العلل النحوية" و"التقدير الإعرابي". ذلك لأنها كلها يجمعها جامع النظر في النظام الذهني للجماعة المتكلمة بالعربية. بل أزعم في هذا المقام أن تنبه الأقدمين إلى أصل مثالي مفترض للتركيب ـــ وإن لم يُنْطَق به ـــ هو الذي اقتضى بصورة منطقية تدريجية القولَ بالعامل والعلَّة والإعراب التقديري؛ لأن الأصل المفترض في هذا السياق إنما يحيل على ما استقر في ذهن المتكلم والسامع من نظام ذهني جمعي، ومما لو غيَّره المتكلم أو عدَل عن النطق به لفهم السامع ما غُيِّرَ أو حُذِف. ومن ثم عرف السامع "العامل" الذي جعل كلمة ما في التركيب الذي نطق به المتكلم منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة، سواء أكان ذلك العامل مذكورًا في التركيب أم كان منويًا فقط. وعَرَفَ تبعًا لذلك "العلة" التي قامت في ذهن المتكلم حين جاء تركيبه على وجهه. ولا مفر أيضًا من التسليم بأن السامع هنا سيعلم بالضرورة الحركة المنوية فيما يمنع من ظهور الحركة عليه مانع ما، كأن تكون الكلمة مبنية أو جاء بدل المفرد جملة أو شبه جملة أو اقتضاء حركة المناسبة أو نحو ذلك، وهو ما يسمى بـــ "الإعراب التقديري"[١٤]. وسنقف في السطور التالية وقفات موجزة عند العامل والعلة والإعراب التقديري والتأويل؛ لعل ذلك يضفي مزيدًا من البيان عليها.

1 ـــ العامل:

لم تحظ قضية من قضايا النحو بمثل ما حظي به الكلام في العوامل النحوية. ويوشك العامل أن يكون عند المجددين، وأصحاب دعوات التيسير، ومَنْ ثاروا على منهج العرض النحوي قديمًا وحديثًا، العقبةَ التي يجب أن تزال ويُقضى عليها، بدءًا بابن مضاء القرطبي وانتهاء بالشادين في الدراسات اللغوية في جامعاتنا اليوم. ولو استعرضتُ النصوصَ التي يدعو فيها الباحثون بالويل والثبور على العامل ومن اعتنق القولَ به، والتي يكادون يجمعون فيها ـــ كما لا يخفى على متابع ـــ على تأكيد أن القول بالعامل سفسطة، وأثر من آثار المنطق في الثقافة العربية، ورجم بالغيب، ووسيلة من وسائل تسويغ ما لا يتفق مع القواعد..، ونحو ذلك، لاستغرق ذلك من الدراسة عشرات الصفحات. وتكاد وجهة نظر الغالبية العظمى منهم في العامل تتلخص في أن القول به لا يوائم المنحى الوصفي الذي تتخذه الدراسات اللغوية الحديثة. وسأكتفي هنا للإيجاز بعرض أهم ما ورد عند باحث واحدٍ أفرد لتفصيل القول في قضية العامل النحوي بين القدماء والمحدثين كتابًا كاملاً، هو الدكتور خليل عمايره في كتابه "العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي"[١٥]؛ نموذجًا لنظر الباحثين المحدثين في العامل النحوي كما جاء عند الأئمة القدماء.

عَرَضَ عمايره في كتابه وجهات نظر من عارض فكرة العامل، أو من روي عنه أنه عارضها. فذكر من القدماء: قطرب، وابن جني، وابن مضاء، ومن المحدثين: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وإبراهيم أنيس، وتمام حسان، ثم عرض وجهة نظره هو. أما قطرب فإن عبارته الشهيرة التي مفادها أن الحركات جاءت في نهايات الكلمات ليمكن للمتكلم وصل الكلمات ببعضها فهم منها عمايره أن قطرب ينكر الإعراب. وعندي أن هذه العبارة ـــ كما نقلها عنه الزجاجي في الإيضاح[١٦] ـــ لا تُفْهِمُ ما فهمه منها إبراهيم أنيس من إنكار الإعراب[١٧]، ولا ما فهمه منها عمايره من إنكار العامل. بل عندي أن عبارته تندرج في ضمن التعليل لكون نهايات الكلمات العربية حركات، فهي من باب بيان الحكمة من بعض ظواهر اللغة. على أن عمايره لم يرض عما نسب إلى قطرب من إنكار حركات الإعراب[١٨]. وأما ابن جني فقد استشكل الباحث قوله في كتابه الخصائص: ((وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كـــ "مررت بزيد، وليت عمرًا قائمٌ" وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهر من آثار فعل المتكلم بضمامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ))[١٩]. ومع أنه قال ذلك لم يره عمايره قد ثبت على الرأي الذي فهم من قوله هذا أنه ينكره، بل أثبت ابن جني العاملَ في مواضع لا تحصى. فذهب عمايره في حل هذا الإشكال إلى القول: ((ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي. وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي)) [٢٠]. وأقول: بل كان نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، ولهذا ثبت على القول بالعامل. ذلك لأن نصه السالف واضح أشد الوضوح في بيان المقصود بالعامل عند سيبويه والنحاة، فلا إشكال يحتاج إلى توجيه، ولا تعارض يحتاج إلى حل. ويقال هذا الكلام أيضًا في الرد على استناد ابن مضاء في رأيه الآتي على قول ابن جني أيضًا. وهذا المعنى الذي أرى أنه المراد من كلام ابن جني يفسر لنا أيضًا ما استشكله الباحث نفسه من تكرار القول الذي قاله ابن جني عند الرضي، من غير أن يبدو على الرضي أنه تخلى عن فكرة العامل. قال الباحث: ((ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بـــ "العامل المتكلم" كما نوه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهجًا يُذكر في تبرير الحركة الإعرابية. فالرضي ـــ مثلاً ـــ يقول بهذه الفكرة موضحًا إياها، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً))[٢١].

يندرج الرأي المشهور عن ابن مضاء الذي أورده في كتابه "الرد على النحاة" في ضمن الآراء الصريحة في الثورة على العامل النحوي. وهو الرأي الذي فتح بابًا للمحدثين جميعًا للدعوة إلى هدم نظرية العامل وإزالتها من طريق البحث النحوي الحديث. وهو ما جعل عمايره في إيراده هنا، وجعل غيره من أصحاب دعوات الإحياء والتجديد والتيسير وإحلال الوصفية مكان المعيارية..إلخ، ينظرون إلى عمل ابن مضاء بوصفه عملا جريئًا رائدًا، بل هو الخطوة الأولى في اتجاه فك النحو من الأغلال. ويستند ابن مضاء في إنكار العامل إلى نص ابن جني المذكور، غير أنه يجادله في مسألة نسبة الأصوات إلى فعل المخلوق أو الخالق. ((وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع)) [٢٢]. ويكاد عمايره في موضع من كتابه يقترب من الصواب في توجيه نص ابن جني، لو لا أنه يريد أن يعرض بعدُ بديلا من عنده للعامل، واعترافه بأن كلام ابن جني صريح في إفادة معنى العامل كما يريده النحاة الأوائل يفوِّت عليه فرصة عرض مقترحه الخاص به. بل أزعم أنا أنه نطق بالصواب في هذا الموضع، ثم تعامى عنه بعد. قال: ((والذي نراه أن نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني يمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم في الحقيقة لا يرفع وينصب ويجزم ويجر من غير قانون أو قيد، وإلا وقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوضى اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد، بل لأخذ تارة يرفع وأخرى ينصب أو.. في تركيب جملي واحد. ولذا نرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيَّنًا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها)) [٢٣].

ويلخص الباحث ما أتى به المحدثون بدلاً من العامل. فيؤكد أن ذلك يتلخص عند إبراهيم مصطفى في كتاب الإحياء في القول بأن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة لما عدا ذلك. ويأخذ عليه وعلى تلميذه الدكتور مهدي المخزومي في كتابيه "في النحو العربي: نقد وتوجيه" و"في النحو العربي: قواعد وتطبيق" دمج المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل جميعًا في الإسناد على ما بين الثلاثة من تباعد في المعنى ونوع التركيب. ويقال مثل ذلك في دمج المعاني التي تندرج تحتها المنصوبات والمجرورات. هذا إلى التنبيه على جذور آراء إبراهيم مصطفى التي تعود إلى الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه [٢٤]. ويتلخص القول بإنكار العامل عند إبراهيم أنيس فيما عرضه في قصة الإعراب المشهورة، معتمدًا على عبارة قطرب السابق ذكرها. ويكتفي في الرد

على الثلاثة بإيراد عدد من نصوص علماء العربية التي تؤكد أهمية الحركة الإعرابية في الدلالة على المعاني[٢٥].

أما إمام اللغويين المحدثين الدكتور تمام حسان فيعتمد المنهج الوصفي في النظر إلى الجمل والتراكيب. ويذهب إلى القول بـــ "تضافر القرائن" في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، بديلاً لخرافة اسمها العامل. والقرائن عنده "مادية، وعقلية، وقرائن التعليق". و لم يعترض الباحث في كتابه على ما عرضه تمام. بل أضاف إلى ذلك رأيه هو، ويتلخص في أن تراكيب العربية تتكون من جملة توليدية نواه، هي الحد الأدنى للجملة، اسمية كانت أم فعلية. ويطرأ على الجملة النواة أعمال توسيعية لها بعناصر تحويلية خمسة، هي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والحركة الإعرابية، والتنغيم. وكأنه يرى فيما عرضه هو والدكتور تمام تفسيرًا لجميع ما يحدث في الجملة من تبديل أو تغيير ظاهر، وغني عن الكلام أنه لا يعترف بما هو غير ظاهر ملموس في التركيب.

وعندي أن ما عرضه الباحثون ـــ مع تقديري لكل مجتهد يسعى بصدق إلى تجديد النحو والإضافة إليه ـــ لم يكن ما جاؤوا به جميعًا لينقض فكرة العامل النحوي كما أفهمها، بل لا أبالغ إن قلت: إن جهودهم التي عرضها عمايره تضافرت في إظهار الدلالة على أهميته. إذ إنهم من جهة سعوا إلى إيجاد البديل، وهو ما يشعر بضرورة التوصل إلى تفسير لما يعتري التركيب. ومن جهة أخرى لم أر منهم أحدًا خرج في تفسيره الذي عرضه عما يقتضيه العامل، أو عارضه بما يجعله ينتفي البتة، اللهم إلا إذا أخذنا برأي من يدعو إلى الوقوف عند الظاهر من وصف العبارة وعدم الولوج إلى تحليلها تحليلاً عميقًا يكشف عن مكانها من النظام اللغوي، ولا أقول به؛ لأن الوقوف عند الوصف السطحي للعبارة في نظري وقوف عند الخطوة الأولى وإحجام عن متابعة الخطوات الأخرى التي تروم الغوص في اللغة وتحليلها. ولا أظن أن تضافر القرائن بحسب ما عيَّنه الدكتور تمام، وتابعه عليه خلق كثير[٢٦] ـــ وهو أكثر الآراء السابقة تماسكًا ـــ يستطيع الإفلات والخروج من تحت مظلة العامل النحوي الذي هو تسمية للربط بين النظام الذهني وما يظهر على العبارة، وهو ما يفهم من نص ابن جني لما سمي بالعامل، كما تقدم.

لقد ذهبت المدرسة التوليدية التحويلية المعاصرة ـــ بعد أن ساد زمنًا المنهج الوصفي المعارض لتفسير ما ليس ظاهرًا ملموسًا ـــ إلى القول بالعامل النحوي كما ورد عند نحاة العربية الأوائل. وليس غريبًا أن تتفق هذه المدرسة مع نحاة العربية في القول بالعامل، كما لو كانت امتدادًا للدرس

النحوي العربي. بل من الطبيعي ــ في نظري ــ أن يحصل هذا الاتفاق من غير تأثر مباشر أو غير مباشر بالنحو العربي؛ لأن طبيعة الدرس والنظر في الظاهرة اللغوية من حيث الوصف والتفسير واحدة[٢٧]، ولأن وضوح الرؤية عند التحليل اللساني في العلاقة بين المقدرة والأداء لا بد أن يكون من ثماره هذه المسائل والقضايا التي انطلق منها علماء العربية قديمًا ويُعنى بها اليوم غيرهم من أصحاب العلم اللغوي المعاصر.

ينطلق تشومسكي رائد المدرسة التوليدية التحويلية المعاصرة من العامل النحوي محورًا رئيسًا لتفسير ما يطرأ على التركيب. وهو ما يؤكده الدكتور حسن الملخ فيقول: ((ويؤمن تشومسكي بالعامل، حتى إن الربط العاملي (GB) من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي. وهي تنطلق من منطلقين، الأول: ضرورة وجود أثر Trace للعامل في الجملة. والثاني: ضرورة فصل المعاني الملبسة، بتحديد مجال تحكم كل عامل)) [٢٨]. ويذكر الباحث أن غاية العامل في التفسير الكلي في هذه المدرسة ((تحديد البنية الأصلية؛ لتفسير ما طرأ على الأداء الفعلي من تغيُّر أو تقديم أو تأخير أو نحو ذلك)) [٢٩]. وواضح أنه يقصد بالبنية الأصليةِ الذهنيةَ المتصورة، وبالأداء الفعلي البنية السطحية المتكلمة. هذا ولا أرى أن الحاجة تمس إلى الإفاضة في تأكيد أهمية العامل في مباحث التوليديين؛ فذلك أمر هو من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان.

ذكر غيرُ واحد من الباحثين المحدثين في الغرب أن ما حققته الدراسات اللغوية المعاصرة لفت الأنظارَ إلى أهمية كثير من منجزات الدرس النحوي العربي التي لم يكن لِيُلْتَفَت إليها من قبل. ومن أهم هذه المنجزات نظرية العامل النحوي. فقد نوهت ــ على سبيل المثال ــ ماريا روزا مونيكال بعدد من الأمور في الدرس النحوي العربي، من بينها ((نظرية "العوامل" التي طوَّرها النحاة الصيغيون بوصفها جزءًا من تحليلهم للغة. وهي مفهوم مجرد معقد للكيفية التي تكون فيها كلمة واحدة ــ قد لا تكون حتى جزءًا من الملفوظ ــ قادرة على أن تحكم كلمةً أخرى وبقية الجملة. وبالمناسبة، فإن هذا المفهوم هو مفهومٌ للتحليل النحوي الذي لم يكن ثوريًّا من حيث الأفكار اللاتينية الرومانثية في القرن الثاني عشر الميلادي حول الكيفية التي تعمل بها اللغة فحسب، بل هو أيضًا ثوري بطريقة محيِّرة بالنسبة لمتحدثي الإنجليزية أو اللغات الرومانثية الذين يتعلمون العربية في وقتنا الحاضر))[٣٠]. وهذا باحث غربي آخر هو جوناثان أوين في كتابه (The Foundation of Grammar)، عرض الدكتور حمزة المزيني ما جاء في فصل منه بعنوان (Structure, Function, Class and Dependence)، يذهب في معرض الإشارة إلى الإطار الذي يحدد النحو العربي إلى ما لخصه

المزيني بقوله: ((وقد قادهم البحث إلى فكرة "العامل" التي تُظْهِر أنهم لم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنها نتيجة لتتابع عشوائي. فهذه الكلمات يحكم بعضها بعضًا؛ فوجود كلمات يستدعي وجود كلمات أخرى، ووجود كلمات معينة يوجب إعرابًا معيّنًا في كلمات تتبعها. وهذا مما يوضح نظرتهم إلى أن اللغة نتيجة لتركيب محكم. وعندما يقارن أوين هذه الأفكار بإحدى المدارس اللسانية لتحليل الجمل، وهي مدرسة "نحو التعلق dependency grammar" يجد أن النظريتين تقولان الشيء نفسه. ويستمر في عقد مقارنات أخرى كلها تشير إلى هذه المتشابهات))[٣١].

وأخيرًا ينبغي أن يُفْهَمَ العامل النحوي في الدرس التراثي في ضمن جملةٍ من الأصول متصلةٍ لا ينفصل بعضها عن بعض، سبق ذكر بعضها وسيأتي ذكر البقية الباقية منها، لا أنْ يُنظر إليه مفسرًا وحيدًا؛ لئلا يرد عليه قصوره عن شمول جميع ما يمكن أن يرد في التركيب، كما سيأتي. وهي أصول تتضافر وتتضام في التفسير والتحليل. لعل أقرب تلك الأصول إلى العامل، فيأخذ كل واحد منهما برقاب الآخر، ما يسمى بـــ "العلل النحوية". ذلك أن الوصول إلى العلة النحوية وصولٌ إلى ما قام في عقل المتكلم وعَرَفه السامع، أي: رد نماذج الاستعمال المنطوقة إلى النظام الذهني المتصور في عقول أصحاب اللغة. وذلك ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بـــ "المعرفة اللغوية" [٣٢]، وقد يعبر عنه أحيانًا بـــ "معرفة المتكلم للغته". وهذا ما ستعرضه السطور التالية.

2 ــ العلة:

يغني عن بسط القول في أن العلة إنْ هي إلا بيان ما قام في عقول متكلمي اللغة حين ينطقون التراكيب مقولة الخليل بن أحمد المشهورة: ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعَرَفت مواقعَ كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ، وإن لم يُنقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبتُ العلةَ فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتمِلة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمِلٌ أن يكون علَّةً لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)) [٣٣]. وهذه ألفاظ

الخليل بن أحمد بحروفها تؤكد بما يدع مجالاً للشك أمرين، أحدهما: طبيعة العلل النحوية في صورتها التي ارتكز عليها البحث عند جيل الرواد. والآخر: المنحى الذي اتخذته الدراسات النحوية المبكرة، وهو تحليل الظاهرة اللغوية بصورة تَرُدُّ المنطوقَ منها إلى الذهني المتصوَّر [٣٤]، لا مجرد وصفها لأغراض تعليمية، أو معرفة الصواب والخطأ منها.

ولما كانت غاية المدرسة التوليدية المعاصرة تجاوز حدود الوصف الظاهري للعبارة كما رسمته المدارس الوصفية قبلها إلى معرفة ما قام في عقول المتكلمين [٣٥]، كما كان ذلك أيضًا غاية الخليل وسيبويه من رواد النحو الأوائل، عنيت هذه المدرسة اللغوية الحديثة بالعلل النحوية على النحو الذي ذكره الخليل في عبارته السابقة. ((يؤمن تشومسكي بأن أي لغة بشرية طبيعية تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها في النحو والصرف. فتفسير اللغة سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات. وهذا ما يؤمن به نحاة العربية عمومًا عندما يطلبون الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي. ويؤمن تشومسكي بأن تناول المادة اللغوية بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازيًا لحقيقتها في العقل))[٣٦].

لقد كان للتعليل النحوي الذي شرعه الخليل ــ كما اتضح من كلامه المذكور سابقًا ــ الفضل في إعطاء الدرس النحوي صفة "العلمية"، مثلما رامت العِلْميَّةَ المدرسةُ التوليدية التحويلية بالتفسير لا بالوصف؛ إذ لو توقَّفَ الخليل وسيبويه عند الوصف دون التعليل لكان عملهم أقرب إلى عرض مادة اللغة منه إلى النحو، ولجعلوا الأسس التي بنوا عليها قواعدهم مجهولة مبهمة، علينا نحن أن نجهد في التوصل إليها. وللخليل أيضًا الفضل في دعوة الخالفين إلى التأمل في العلل التي قامت في عقول المتكلمين والحكمة التي توخوها في النطق بكل تركيب على هيئته التي جاء عليها، فليس أمر التأمل والدراسة بمقصور على أحد دون أحد. يقول الدكتور المزيني: ((ومن أهم ما تميزت به الدراسات النحوية العربية المبكرة أنها ميزت بين اللغة بوصفها مادة لغوية وبين النحو بصفته علمًا يهدف إلى تفسير الانضباط والاطراد في هذه المادة اللغوية. ومن الشواهد على هذا التمييز ما يقوله ابن جني في كتابه الخصائص مثلاً. فهو يقول: إن النحو ".. علم منتزع من العربية. فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"))[٣٧].

أعتقد جازمًا أنَّ العلل الثواني والثوالث هي لب التحليل اللساني العميق وجوهره؛ لأنها محاولة للإجابة عن السؤال بـــ "كيف؟" و"لماذا؟" في آنٍ معًا. إذ تروم العلة تجاوز مرحلة الوصف الساذج إلى مرحلة أدق، هي من جهةٍ النظرُ فيما أضمره المتكلم مما استقر في نفسه واستشعره وشعر به في دواخله، وهذا هو الوصول إلى السبب، والنظرُ من جهةٍ أخرى في الصورة التي عبر بها عن مكنونه بتعبير معين دون آخر، وما اختزله من الصور أو حذفه أو زاده أو اقتصر عليه..إلخ، وهذا نظر في الكيفية. وينبغي أن نعلم أن دراسة الظاهرة دراسة علمية لا بد فيها من السؤال عن كثير من جزئياتها بكيف ولماذا. أما العلل الأُوَل فتقف عند مرحلة أولية من دراسة الظاهرة، سبق أن قلنا: إنها المرحلة التعليمية التي لو وقف عندها دارسو النحو القدامى و لم يجاوزوها ما عُدَّ جهدهم ـــ فيما أرى ـــ شيئًا يُذكر. وعندي أن الفرق بين الدعوة إلى التعليل والدعوة إلى تركه هو في حقيقة الأمر فرقٌ بين الدعوة إلى تعليم اللغة على هيئتها لمن لا يعرفها والدعوة إلى دراستها والبحث فيها. و لم ينشأ النحو في نظري لغاية تعليمية، كما سيأتي. على أن التعليل لغاية تعليمية ضروري في كثير من الأحيان أيضًا.

3 ـــ الإعراب التقديري:

لا أشك في أن الإعراب التقديري ضرورة لا يستطيع تجنبها أحد. إذ لا يسع أحد من المعربين أن ينجح في التخلص من الإعراب المحلي أو المقدر، حتى على فرض التسليم بقلة جدواه في التعبير عن مظاهر العبارة، ما دام اللفظ يُعرب في الحال التي يظهر فيها عليه الإعراب في عبارة مشابهة. هذا لأن الخبر المفرد الذي يظهر عليه الإعراب مثلاً لا مفر من أن تقدر فيه الحركة الإعرابية إن حلت محله جملة. وكذا لو أضفتَ مبتدأ أو خبرًا أو فاعلاً أو مفعولاً إلى اسم مفرد، فظهرت على المضاف حركته، لا بد أن يكون في حال إضافته إلى ياء المتكلم من تقدير الحركة نفسها، وهكذا. بل إن عدم التقدير هو الأعسر والجالب للاضطراب عند المتعلم؛ لعدم اطراد الأحكام. ثم إن عدم التقدير معناه هنا تجاهل ما قدره المتكلم وشعر به السامع؛ لأن المتكلم نفسه سيعود إلى إظهار الحركة متى رأى ظهورها ضروريًّا. وهذا أمر يلاحظه كل متكلم للعربية بصورة بيِّنَةٍ لا لبس فيها. فالإعراب التقديري على هذا ـــ فيما أعتقد ـــ صورةٌ من صور التعبير عن المعرفة اللغوية، وترجمة دقيقة لما قام في عقل المتكلم.

ويشبه الأعرابَ المحليَّ من حيث بيان البنية المتصورة من خلال المنطوقة بعضُ صور الإعلال مقارنةً بمثلها في الصحيح. فلو تأملنا مثالين نحو "الترامي، والتقاتل" لوجدنا المتكلم يريد نطق

التفاعُل من الرمي بالصورة نفسها من القتل، غير أن حرف العلة في الوزن نفسه عَدَلَ به عن الضمة في الصورة المعتادة المطردة عنده في أمثلة من نحو "التقاتُل، التناصُر، التكافُل، التراكُم، التضارُب،..إلخ، وهي عنده مرادة منوية، إلى صورة أخرى جاء فيها الكسر بدلا من الضم؛ فلا بد إذًا من تقدير تلك الصورة المنوية المستقرة في ذهن المتكلم. ولو نظرنا إلى ما بين نحو"الإكرام" ونحو "الإيجاز" مثلاً لوجدنا مثالاً آخر يشبه المثال السابق في لزوم قلب فاء الكلمة التي هي الواو إلى ياء بسبب الكسرة، وهكذا. فلو لم يعتد بالأصل المقدر فيها لكان ذلك تجهيلاً باللغة وتجاهلا لبنيتها الصحيحة. وينطبق ذلك على قال وباع ونحوهما، وإن دعا كثيرون إلى تجنب تقدير الأصل فيها[٣٨]. وهذا ينقلنا إلى الكلام على التقدير الأعم، وهو التأويل.

4 ــ التأويل:

كثيرًا ما تنوول التأويل النحوي ــ بمعنى تقدير أصل غير منطوق به تُخَرَّج على مقتضاه العبارة المنطوقة ــ عند المحدثين تناولاً يسيء إلى معناه الذي أراده له القدماء. ويحسن هنا أن نورد بإيجاز نماذج لفهم بعض المحدثين قضية التأويل النحوي، ثم نذكر موطن الخلل في هذا الفهم. ويكفي عرضُ خلاصةِ ما فهمه في هذه المسألة باحثان، ألَّف كلٌّ منهما كتابًا في التأويل. والكتابان هما: "ظاهرة التأويل في الدرس النحوي" للدكتور عبد الله الخثران[٣٩]، و"ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم" للدكتور محمد عبد القادر هنادي[٤٠].

أما الأول فقد أعلن مؤلفه منذ أول سطر في المقدمة فهمه الخاص للتأويل، وأرى أنا أنه بعيد من الصواب، وإن كان يشترك معه في هذا الفهم ــ كما لا يخفى ــ غالبية الباحثين المحدثين العظمى. يقول المؤلف في مفتتح مقدمة الكتاب: ((التأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في الأساليب التي ورد ظاهرها مخالفًا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها. فهو يأتي بعد اكتشاف الأقيسة والضوابط. ويتمثل فيه الميل إلى إخضاع ظواهر اللغة لنظام محكم ومطرد تعبر عنه الأقيسة والضوابط))[٤١]. ويؤكد الباحث مرةً أن النحاة ((وجدوا أمامهم شواهد فصيحة تخالف ما توصلوا إليه من أحكام، بل أحيانًا تهدمها، فلجؤوا إلى التأويل))[٤٢]. ولذلك نجده مراتٍ يؤيد المسائل التي أجازها الكوفيون؛ لأنهم عنده أحسنوا إذ انتهجوا ((نهجًا بإجراء الكلام في الغالب على حسب الظواهر، والتخفف والتقليل من صور الحذف والتقدير، والتهوين من شأن العامل))[٤٣]. و((منهجهم أقرب إلى المنهج الشكلي، أو وصف النص حسب مقوماته الشكلية، دون اللجوء إلى

افتراض أمور وتخيل أخرى))[٤٤]. وهذا ما جعل الباحث يستحسن اختيار الكوفيين إجازة عدد من المسائل، مثل: إعمال اسم المصدر عمل المصدر، وجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار معه، وصحة الفصل بين المتضايفين بمنصوب المضاف مفعولاً به أو ظرفًا أو بالقسم،..ونحو ذلك[٤٥]؛ اعتمادًا منه في تأييد مذهب الكوفيين على قراءات قرآنية وشواهد شعرية، ظانًّا أن مجرد ورود الشاهد بأي صورة كانت كافٍ في هدم الأحكام والأصول. وسيأتي بعد قليل التعليق على هذا المنحى الذي نحاه كثير من الباحثين غيره.

وأما الدكتور هنادي فقد بنى كتابه كله من أوله إلى آخره على فكرة لخصها في: ((الدفاع عن فكرة الاعتماد على النصوص القرآنية في وضع القواعد النحوية، وتقديم النص على القاعدة أيًّا كان مصدرها وصاحبها))[٤٦]. ولذلك راح الباحث يلغي مقاييس النحاة التي لا يتفق مع مفهومها قراءةٌ قرآنيةٌ متواترةٌ. فيقول: ((لم ألتفت في دراستي إلى الأقيسة النحوية التي كان يستشهد بها فريق من النحاة لرد القراءات السبعية))[٤٧]. وهو يرى ــ بحسن نية ــ أنه بعمله هذا يخدم القرآن الكريم ولغته، وأنه بكتابه هذا يرد كيد الكائدين، ويذود عن القرآن ذود المناضلين؛ إذ يقول: ((الحق مع من قال: هكذا قال القرآن الكريم، وهكذا كانت قراءاته المتواترة)) [٤٨]. وهو بهذا الدفاع المتوهَّم يسير على خطوات أستاذه الدكتور أحمد مكي الأنصاري[٤٩]، ويستند هو وأستاذه في اختيار هذا النهج إلى ظاهر أقوال بعض السلف[٥٠].

والخلل عند هؤلاء الذين تقدم ذكرهم ــ وغيرهم كثير ــ يكمن في فهم الصفة التي جاء عليها عدم الأخذ بالشواهد، والمنحى الذي حكم عمل التأويل برمته، والذي بناء عليه لا يمكن للشواهد في أحوال معينة ــ مهما كثرت ــ أن تدخل في القاعدة. ولن يصلح هذا الخلل إلا بفهم قضية التأويل فهمًا غير الذي عُرض في الكتابين وما يسير على شاكلتهما. ولا بد في هذا السياق أيضًا أن يُفْهَمَ فهمًا جليًّا مصطلحا "القياس" و"الشذوذ"، أي: يجب أن تتضح صورة دراسة العربية في مستويين، هما: القاعدة والاستعمال. وهو الأمر الذي سار عليه النحاة الأوائل على بيّنة وعَجِزَ عن إدراكه بعضُ المعاصرين.

اتخذ التقعيد النحوي مسار التعبير عن النظام الذهني الذي يشترك فيه المتكلم والسامع، وهو ما تعبر عنه القاعدة النحوية المنصوص عليها. فإذا ورد نموذج منطوق منطبق تمام الانطباق على ما في الذهن لم يكن هناك شذوذ البتة، وهنا لا إشكال؛ لاتحاد المتصور والمنطوق. أما إذا اختلفا فإن

هناك احتمالات: إما أن المتكلم يسير في النظام الذي جاءت بموجبه القاعدة نفسه، لكنه حذف أو قدم أو أخر أو استغنى بذكر شيء عن شيء،..إلخ؛ اعتمادًا على فطنة السامع، والتأكد من معرفة المقصود المنوي. فيكون هنا التقدير لما حُذِفَ، أو قُدِّمَ أو أُخِّرَ،..إلخ، من عمل النحوي. وإما أن المتكلم خرج عن دائرة نظامٍ ما إلى نظام آخر، فيكون توجيه كلامه، بتعيين شذوذه عن هذا النظام وقياسيته نظرًا إلى النظام الآخر حينًا، وتعيين خروجه نهائيًّا عن ذلك النظام المعيَّن وعن غيره حينًا آخر، لكن ذلك يحدث غالبًا بسبب، لا اعتباطًا. وتتعدد الأسباب بحسب ظروف الحدث الكلامي نفسه؛ إذ قد يكون من بين أسباب الشذوذ أغراضٌ بلاغية تتعلق بالمستوى الشعري أو مستوى النظم القرآني المغاير بالضرورة لنظم الكلام المعتاد في الحياة اليومية. وهنا لا يعني وصفُه بالشذوذ إلصاقَ صفة الرداءة به، بل المعنى هنا خروجه عن النظام السائد المتبع في مثله، بل ربما يأتي الوصف بشذوذ شيء من الكلام عن المعهود في مثله، والاختلاف عنه، في سياق مدحه والإشادة به.

حَكَمَ النحاة بعدم إعمال اسم المصدر، وهو صحيح. وجاء في الشعر قول الشاعر: (وبعد عطائك المائةَ الرتاعا)، وهو شاذ، وفي الوقت نفسه قياسي أيضًا. فكيف تكون هذه الأحكام جميعًا صحيحة على ما بينها من تناقض؟ وقبل أن أورد الإجابة سأورد مسألتين أخريين وأجيب عنها جميعًا. ولو لا إرادة الاختصار لأوردت عشرات المسائل ينطبق عليها ما أثبته هنا، غير أني حاولت تنويع القضايا بتنوع المسائل الثلاث. ثاني المسائل هي: (تمنع القاعدة النحوية الاشتقاق من الجثة، لكن العرب قالت: استأسد، واستنوق، واستحجر،.. بل ذكر عبد الله أمين في كتاب الاشتقاق [٥١] عشرات الأمثلة المسموعة عن العرب. وأصدر المجمع اللغوي قرارًا يوصي فيه بإجازته؛ مستندًا إلى كثرة الأمثلة المسموعة)[٥٢]. وأقول: إن الاشتقاق من الجثة شاذ شديد الوضوح في الشذوذ، قياسي شديد الوضوح في القياسية. وأقول أيضًا: لا يحتاج المجمع اللغوي إلى بحث المسألة، وليست المسألة مما يحتاج إلى قرار، ما فهمنا أصل المسألة وفرعها، وموطن الامتناع وموطن الجواز. والمسألة الأخيرة هنا تقدير فعل بعد "إن" الشرطية إن دخلت على اسم، في نحو قوله تعالى ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾[٥٣] وهي مسألة مشهورة طالما اتخذها المحدثون نموذجًا لتكلف التقدير وتعسف التأويل.

وللإجابة عن المسألة الأولى أقول: إن استعمال الشاعر كلمة "العطاء" بمعنى المصدر(إعطاء) اعتمد فيه على فطنة المتلقي صاحب السليقة، الذي لن يحملها على بابها المنصوص عليه في النحو باسم "اسم المصدر" البتة مع وجود المعمول بعدها؛ لأنها لو جاءت اسم مصدر كما تقتضي

صيغتها لاستعملت في سياق توزيعي آخر ليس لها فيه معمول. لكن المتلقي في الوقت نفسه لو طُلب منه أن يضعها في مكانها المناسب المستفاد من الصيغة ما وضعها إلا مع أسماء المصادر، ولكان يستعملها هي أو مثيلاتها بكثرة في السياق الذي لا تعمل فيه، وهو نفسه السياق الوارد في لغة العرب بكثرة واطراد، وبناء عليه جاءت قاعدة عدم عملها؛ لأن النحاة استقروا النظام الذهني واستقصوه فوجدوا أن اسم المصدر الآتي على بابه لا يعمل. من هنا نستطيع أن نقول: إن اسم المصدر ـــ بحسب النظام الذهني المطرد عند العربي ـــ لا يعمل. فالمسألة من هذه الزاوية شاذة، ولا تُلغى القاعدة بوجود هذا الشاهد. ومن زاوية أخرى هي مسألة تصبح بالتأوُّل مردودة إلى قاعدة المصدر التي هي قياسية، فنقول: إن تأويلها هو استعمال اسم المصدر في هذه العبارة مصدرًا، ولذا تضاف إلى مسألة قياسية عمل المصدر ونظامه المطرد. أما إذا قلنا: وقد يعمل اسم المصدر، ثم استشهدنا بالشاهد المذكور، كما يريد هنادي والخثران، فإننا نكون أسأنا إلى النظام الذي ضبطه النحاة واجتهدوا في ضبطه بعد سبر نظام الذهن العربي المطرد، بدعوى ورود الشاهد.

وللإجابة على مسألة الاشتقاق من الجثة أقول: إن النحاة أصابوا حين أثبتوا أنها في النظام الذهني لمتكلمي العربية مسألة لا تجوز. إذ لم يقم في عقل العربي الاشتقاقُ من الجوامد التي ليست بمعانٍ، فلا يعهد في لغته الاشتقاق من نحو "الباب والنافذة والبيت والجمل..إلخ"، والقاعدة على هذا صحيحة وصائبة. غير أن الأسماء التي من هذا القبيل يلازمها أمور هي معان في الأصل، فيلازم الأسد الشجاعة، ويلازم الناقة مقارنة بالجمل الأنوثة، ويلازم الحجر اليبس..إلخ. فإذا نظر العربي إلى هذه المعاني واشتق منها جاز، بل اطرد مع قاعدة الاشتقاق من المعاني. ولذا لم يَرِدْ عنهم إلا: استأسد بمعنى صار شجاعًا بعد الجبن، واستحجر الطين بعد لين، واستنوق الجمل بمعنى صارت صفته كصفة الناقة وتحول عن الصفات المعتادة في الجمل، وهكذا. وهذا معناه نقل اللفظ من موقعه في النظام الذهني الخاص به إلى موقع لفظ آخر في نظام آخر، فيأخذ حكم المنقول إليه، ويسري عليه حينئذ ما يسري على هذا المنقول إليه، لأن ناقل اللفظ ومستقبله يعيان ذهنيًّا بمساواةٍ مناسبةَ النقل.

أما المسألة الأخيرة، وهي القول بتقدير فعل بعد "إنْ" في نحو قول الله تعالى ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ فيدل هذا التقدير فيها على وعي من قدَّرَ هذا التقدير بالنظر إلى النظام الذهني العربي في استعمال "إن" الشرطية. وأرى أن هذا الجهد العلمي يُقضى عليه قضاء تامًّا بجواز إدخالها على الاسم، بدعوى ورود الآية. وذلك لسببين: أحدهما: القضاء ـــ بمجرد الإجازة

على إطلاقها ــ على معرفة استشعار العربي لدخول الفعل بعد "إن" ذهنيًّا؛ إذ لا تستدعي "إنْ" تاليًا لها إلا الفعل تحديدًا. والآخر: التعامي عن خصوصية النظم القرآني العالي، وعن الوقوف بيانيًّا على حكمة تقديم الاسم في هذا النظم المخصوص. وليس في هذا خدمة للقرآن الكريم بحال من الأحوال، كما هو ظاهر.

وبالجملة، لا بد من التأكيد مرة أخرى أن قضية التأويل ليست بالسذاجة التي يصورها لنا كثير من المحدثين، وهي أن النحاة ــ بزعمهم ــ سارعوا إلى صناعة قواعد معينة دون استقراء، ثم لما اصطدموا باستعمالات عربية فصيحة موثوق بها خرجوها تارة على الشذوذ وتارة بتأويل ممجوج[54]. ولا صحة عندي لهذه الدعوى على إطلاقها، ولا سدادَ في الرأي الداعي إلى إلغاء القواعد أو تعديلها بناء على ورود الشواهد، ولا للمناداة بالخروج من مأزق التأويل بمجرد الدعوة إلى الإجازة والتوسع في السماع كما ينسب إلى الكوفيين. ذلك أن مثل هذه الدعوات إنما هي الدعوة الصريحة ــ من غير قصد ــ إلى الفوضى من جهةٍ، والدعوة الصريحة ــ من غير قصد أيضًا ــ إلى الابتعاد عن الدراسة العلمية من جهةٍ أخرى.

النحو بين المتقدمين والمتأخرين:

إذا كنا قد ذكرنا أن النحو على أيدي أوائل النحاة قد قام على دراسة العربية دراسة علمية، بالوصول إلى القواعد الذهنية المنتظمة في عقول الجماعة اللغوية المتكلمة بالعربية، فإن متأخريهم مالوا بالدرس النحوي العلمي إلى اتجاه آخر، هو تعليم العربية لمن لا يجيد التحدث بها. فالنحو في صورته المتقدمة يمكن تسميته بنحو العلماء، أما في صورته المتأخرة فهو نحو المعلمين، وفرق كبير بين نحو العلماء ونحو المعلمين. نحو المعلمين (وهو نحو قل ولا تقل) عبر عنه ابن مالك بقوله: "فما أبيح افعل ودع ما لم يبح". وعبر عنه أيضًا خير تعبير ابنُ جني، حين حدَّ النحوَ بأنه "انتحاء سمت العرب.. ليلحق بالعرب من ليس منهم". غير أن جناية المتأخرين على جهود المتقدمين لا تقتصر على تغيير طبيعة درسهم فحسب، بل كان منحى الدرس عند المتأخرين موهمًا أيضًا بأنه المنحى الذي بدأه الأوائلُ نفسه، وليس كذلك.

أوهمتِ المروياتُ والحكايات التي تناقلها المتأخرون ــ وما يزال يتناقلها المعاصرون ــ عن نشأة علم النحو العربي بأمور، منها: أن النحو اختُرع اختراعًا وأوجد إيجادًا لغرض معين، هو صيانة اللسان من اللحن والزلل ليس غير. وأن النحو ولد ردة فعل لحادثة ظهر فيها اللحن على لسان شخص (ابنة أبي الأسود الدؤلي في بعض الحكايات، وأحد المصلين عند علي بن أبي طالب أو في

مجلسه في حكايات أخرى)، وحين شهد أحدُ العباقرة (أبو الأسود، أو علي بن أبي طالب رضي الله عنه) هذه الحادثةَ بادر إلى اختراع علم النحو. ومثل هذه الرواية تنفي عن العرب في حقيقة الأمر فضلاً هو لهم، وهو التأمل في ظاهرة اللغة والتوصل إلى القوانين التي تحكمها والأنظمة التي تنتظمها، وإن كان صانع الحكاية يريد إثبات الفضل لهم بغيرهم على لغة القرآن الكريم. وينبغي أن تقتضي هذه المروياتُ، لو صحت، علمَ هؤلاء المخترعين بالغيب، أي: أن الحاجة ستمس بعد ذلك بقرون إلى التوقف عند عصور الاحتجاج للمحافظة على النمط الصائب من اللغة. ذلك لأن أبا الأسود الدؤلي والإمام علي بن أبي طالب ونصر بن عاصم وعبد الله بن أبي إسحاق ويونس والأخفش الأكبر والخليل وسيبويه والأخفش الأوسط والكسائي والفراء.على ما بين هؤلاء من سنوات طوال تصل بين أولهم وآخرهم إلى أكثر من مائة وخمسين سنة، عاشوا جميعاً في عصور الاستشهاد، وشافهوا العرب فأخذوا عنهم أمثلتهم. فإذًا دعوى اختراع النحو لصيانة اللسان دعوى تحتاج إلى دليل، ولا دليل عليها. أما أنه علم من العلوم الكثيرة التي توصل إليها العرب ففرض تدعمه الشواهد، لعل أوضحها: أن العلوم الأخرى لم ترو عن نشأتها مثل هذه الروايات؛ لعدم صلتها بالصيانة المزعومة. فالعروض مثلا اعتُرف ـــ من غير حكايات ومرويات ـــ بأنه علمٌ نشأ للتوصل إلى النظام الكلي للشعر العربي، وحصر قواعده وأسسه التي تحكمه، والبلاغة لدراسة أسس بناء النص الجمالي. ومن أوضح الشواهد على علمية النحو أيضًا ما ذُكر سلفًا في المباحث المتقدمة. ولعل مما جعل المتأخرين يظنون أن النحو منذ البدء أُسس لأغراض دراسية تعليمية، لا لأغراض علمية تحليلية، أنهم وجدوا أنفسهم في العصور المتأخرة بحاجة إلى علوم الأقدمين لتعلم الصواب اللغوي، فظنوا أنه ما جاء إلا تلبية لهذا المطلب.

وسأقف في هذه المرحلة من الدراسة عند نماذج من كتاب سيبويه في "ظاهرة التوهم" تبين الفرق بين مباحث النحو المبكرة عند الخليل وسيبويه ومباحث المتأخرين كالألفية وشروحها مثلاً. والغرض من هذه الوقفة كما لا يخفى في هذا السياق هو إعطاء الدليل الملموس على الدعوى التي قامت على أساسها هذه الورقة.

اللغة والكلام عند الخليل وسيبويه (التوهم نموذجًا):

من يقرأ كتاب سيبويه لا بد أن يلحظ أنه مختلف أشد الاختلاف عن مصنفات المتأخرين من جهة عرض القضايا، أي: أن تناول المتأخرين لقضاياه تظهر عندهم بصورة أخرى، وإن بدا بصورة موهمة لأول وهلة أن من جاؤوا بعده نظموا ملحوظاته ورؤاه نفسها، أو توسعوا فيها من غير

مساس بجوهرها. والحقيقة أن الاختلاف مرجعه إلى اختلاف تام في جوهر النظر؛ إذ عني سيبويه ومن قبله أساتذته، ولا سيما الخليل، بالعمل على ضبط النظام الذهني، ورد نماذج الاستعمال إلى ذلك النظام[٥٥]. وأظن أن المسألة ستتضح بعرض قضية جوهرية وردت عند سيبويه بصورة لافتة، ومع ذلك لم تجد لها طريقًا في أبواب النحو عند المتأخرين، هي "قضية التوهم". وقد اخترتها دون غيرها لسببين، أحدهما: أنها كافية في إعطاء صورة عن منحى الخليل وسيبويه الذهني، والآخر: أن في الموضوع بحثًا وجدته يحمل العنوان: "التوهم: دراسة في كتاب سيبويه" للدكتور أحمد جراري[٥٦]، سأنطلق منه في هذه القراءة؛ لأن فيه إشارات إلى نصوص الكتاب في هذا الباب لمن أراد الرجوع إليها، ولأنه صنَّفَ النصوصَ بحسب الأبواب. لكني أشرت هنا إلى بعض المواضع من الكتاب لم يذكرها، وما زال في القضية مواضع من كتاب سيبويه تحتاج إلى التوسع في عرضها[٥٧].

أما أن ظاهرة "التوهم" كما سماها المتأخرون ــ فيما عرف عندهم بالإتباع على التوهم أو على المعنى أو على المحل ــ تدل على أن جوهر البحث النحوي الرئيس عند الخليل وسيبويه هو النظام الذهني، فيشهد لذلك جملة من الأمور مجتمعة، منها: كثرة مواضع وروده، وشموله أبواب كثيرة من أبواب النحو والصرف الرئيسة، كما شملت شعر العرب ونثرهم وآي القرآن الكريم، كما سيتضح. ومنها: أن التعليل به في جميع ما يختلف به المنطوق عن المفترضِ قياسًا حصولُه ما أمكن يدل على أن سيبويه، ومن قبله أساتذته، لا يذهبون إلى تحكيم قواعدهم وتشذيذ جميع ما يخالفها من المسموع اعتباطًا كما يقال، بل يعدون المخالف من المسموع جاريًا على شيء مدرك في عقول الجماعة قد أدخلوا ما ليس منه فيه لعلاقة ذهنية معلومة. وهذا تفسير ذهني للعبارة.

ومنها: أن ما توهمه المتكلم في عبارات ونماذج بعينها أوردها سيبويه ليست استثناءً ولا شيئًا نادرًا في الحكم لا يسير معه غيره في وجهته، بل يتفق هذا التفسير الذهني مع العلل والعوامل وما إليها مما سيق ذكره. وسنرى في نصوص سيبويه الآتية كيف كان يسأل أستاذَه الخليلَ عن العلة التي جعلت المتكلم يأتي بالعبارة على وجهها من النصب والرفع والجر والجزم، فيجيبه الأستاذ بجواب يجعل العلة متعلقة بـــ "ما قام في عقولهم"؛ إذ يقول: إن المتكلم كأنه قال كذا قبلُ، أو كأنه لم يقل كذا، أو: توهم كذا، ونحو ذلك. فالتوهم على هذا ليس وصفًا ذميمًا للعبارة بالقبح والندرة المطلقة، كما قد يوهم به لفظه وفَهِمَهُ بعضُ المتأخرين، وصار بناءً على فهمهم هذا كأنه مما لا يُعبأ به، وتحرج كثير منهم من الحمل عليه، فاهتدوا إلى تسميته بـــ "الحمل على المعنى، والحمل على الموضع"، ولا سيما في القرآن الكريم، مع أنه هو هو. وينبغي أن يُعْلَمَ أن كثيرًا مما قال فيه سيبويه:

شبهوه بكذا، أو: هو مثل قولهم كذا، أو: ألحقوه بكذا، أو: كأنهم قالوا كذا، أو: هو بمنزلة كذا..إلخ، يدخل في ضمن نماذج التوهم هذه، فيصعب إذًا حصر ما جاء في كلام العرب على وجهٍ توهموا فيه شبهًا بوجهٍ ما لشيء آخر.

تتبَّعَ الدكتور جراري مواضع وردت في الكتاب حمل فيها سيبويه العبارة على التوهم، فوجدها تشمل اثني عشر بابًا من أبواب النحو والصرف الرئيسة، هي: المفعول المطلق، المفعول معه، الحال، النعت، التوكيد، العطف، إعراب الفعل، الصفة الجارية مجرى الفعل، التكسير، التصغير، الوقف، الإعلال. كما وجد عند المتأخرين نماذج أخرى من أبوابٍ غير التي ذكرها سيبويه، بلغت فيما أحصاه الباحث ستة أبواب[٥٨].

وسأكتفي هنا ــ إيجازًا ــ بإيراد عدد من النصوص في قضية التوهم؛ لِيُعْلَمَ من ألفاظ سيبويه فيها، وهي ألفاظُ أستاذه ضرورةً، أنه يعني ما أشرت إليه فيما مضى. قال سيبويه: ((واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان"؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فَيُرى أنه قال: "هم"، كما قال:

ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

على ما ذكرت لك)). (الكتاب 155/2 ــ 156)[٥٩]. وقال: ((وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا "هذان جحرا ضب خربان" من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا. وقالوا: "هذه جحرةُ ضبابٍ خربةٍ"؛ لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا)). (437/1). وقال في باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به: ((مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار" و"مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى". وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدخيس النحض بازلها   له صريفٌ صريفَ القعد بالمسد

وقال:

لها بعد إسناد الكليم وهدئه   ورنة من يبكي إذا كان باكيا
هديرٌ هديرَ الثور ينفض رأسَهُ   يذب بروقيه الكلابَ الضواريا

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال التصويت، ولم ترد أن تجعل الآخِر صفةً للأول، ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: "له صوتٌ" عُلِم أنه قد كان ثم عملٌ، فصار قولك: "له صوتٌ" بمنزلة قولك: "فإذا هو يُصوِّت"، فحملت الثاني على المعنى. وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله

تبارك وتعالى ﴿وجاعل الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حسبانًا ﴾؛ لأنه حين قال: "جاعل الليل" فقد عَلِمَ القارئُ أنه على معنى "جَعَلَ"، فصار كأنه قال: "وجعل الليلَ" سكنًا، وحمل الثاني على المعنى. فكذلك "له صوت" فكأنه قال: "فإذا هو يصوِّت"، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله: "له صوتٌ": يصوِّت صوتَ الحمار، أو يبديه، أو يخرجه، صوتَ حمار، ولكنه حَذَفَ هذا؛ لأنه صار "له صوتٌ" بدلاً منه)). (355/1 ــ 356). وقال: ((سألتُ الخليلَ عن قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشرٌ نزل

فقال: الكلامُ ههنا على قولك: يكون كذا، لما كان موضعها لو قال: "أتركبون؟" لم ينقض المعنى؛ فصار بمنزلة قولك: "ولا سابقٍ شيئا". (50/3 ــ 51).

وقد يغني عن مزيد من الإطالة في هذا المقام بنقل النصوص الإشارةُ إلى مواضع بعضها في (الكتاب). انظر مثلا مقارنة سيبويه نصب لفظ "الجماعة" في قول الشاعر:

أزمان قومي والجماعةَ كالذي

بقول الآخر: "ولا سابقٍ شيئًا". ومثله:

ونهنهت نفسي بعد ما كدتُ أفعلَه

بنصب "أفعله". (305/1ــ307). ووجوه المشابهة بين قولهم: (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً)، و(ما زيدُ بأخيك ولا صاحبَك) بجر الأول ونصب الثاني، وبين (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) بجر الصفة، ومثله قول الشاعر:

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

وقول الآخر:

فإن لم تجد من دونِ عدنان والدًا ودونَ معدٍّ فلتزعك العواذل

بجر "دون" الأولى ونصب الثانية. (66/1ــ68). ومشابهة ما سمي فيما بعد بعطف المصدر من "أن" المضمرة والفعل بعد الفاء السببية على المصدر المتصيَّد قبله بقول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

بجر "بين"، وقوله:

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة إلي ولا دَيْنٍ بها أنا طالبه

بجر "دين". مع تأكيد سيبويه الشديد أن ذلك يشبه قول الشاعر: "ولا سابقٍ شيئًا " المتقدم. (28/3ــ29). وانظر نحوًا من هذا تحليله الدقيق لأسباب وجود ظاهرة نصب المصادر لمفاعيلها،

ثم إن ما يضمر في النفس من معنى الفعل حينئذٍ يجعل المتكلم ينصب المعطوف على المفعول الذي أضيف إليه المصدر نحو (هذا ضارب زيدٍ وعمرًا) و(عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرًا)، واستشهد بأبيات لرؤبة. (1/189ــ192). (وينظر أيضًا 1/169ــ170، 171ــ174، 94، 2/344). وانظر أيضًا تفسيره هو وأستاذه لإتباع المنادى المبني على الضم بالرفع، وتعليلهما ذلك بأن المتكلم لم يفصل في تصوره الذهني بين حركتي البناء والإعراب؛ لأن الحركة في الحالين سواء؛ إذ إنها الضمة. (2/183). وهو ما عُرف فيما بعد بعلة اطراد البناء على الضم. ومثل ذلك الإتباع جرى على تابع اسم "لا" النافية للجنس. (2/291ــ295). ومثل الذي تقدم ما ذهب إليه سيبويه في تعليل ورود كلمة (سراويل) غير مصروفة في لغة العرب؛ لأن ذهن المتكلم تصورها شبيهة بصيغ الجمع التي اعتاد منع صرفها مع أنها مفرد. (3/229). وإلى نحو هذا التحليل ينحو في كسر العين من "ادعِه" عند بعض العرب فيما يرويه عن أبي الخطاب الأخفش، ثم يعود إلى مقارنة هذه الظاهرة بما جاء في قوله: "ولا سابقٍ شيئًا" المتقدم. (4/160). وسيبويه هنا يعمد بهذا النوع من التحليل العقلي لما دار في الذهن وما تحقق في العبارة المنطوقة إلى بيان قدر (الانزياح) [٦٠] بين المجرد المتصوّر ذهنيًّا والمتحقق المنطوق لسانيًّا.

اللغة والكلام وجهود التيسير الحديثة:

معلومٌ عند الدارسين كافةً المنحى الذي اتخذته دعوات الإصلاح والتيسير، والموقف الذي اتخذته من القضايا المعروضة فيما مضى. فلا لزوم لتكرار القول: إن دعوات الإصلاح تتجاهل الأسس التي نوهت بأهميتها هذه الورقة. غير أني أرى أن لا بأس من الوقوف وقفة يسيرة عند كتابٍ يمثل من جهةٍ الاتجاهَ العام لهذه الجهود، ويلخص من جهةٍ أخرى معظمَ الجهود بتتابعها التأريخي، في شمولٍ يكاد يستوعبها جميعًا، مع عرضها في صورة تقويمية نقدية، هو كتاب "في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية" لعبد الوارث مبروك سعيد[٦١]. غير أني أرى أن أهمية هذا الكتاب تنحصر في محاولة حصر جهود الإصلاح، وفي تقسيمها إلى أطوار، يحمل كل طور منها ملامح خاصة به. أما أمر الفرق بين الدراسة التحليلية والدرس التعليمي فقد تجاهل هذا الكتاب كغيره الوقوف عليه.

بنى المؤلف كتابه على قسمين، قسم يُعنى بعرض محاولات إصلاح النحو قبل العصر الحديث، وآخر يعنى بها في العصر الحديث. وكل قسم منهما يتوزع الكلام فيه ثلاثة محاور، هي: "كتب النحو" ، و"مناهج النحاة"، و"القواعد النحوية". وسنعتني هنا بتقسيمه محاولات الإصلاح في العصر الحديث بمحاوره إلى ثلاثة أطوار، يرى الباحث أن لكل طور منها ملامح خاصة به.

وصف الباحثُ الطورَ الأول من محاولات العصر الحديث بصفة "المحاولات الجزئية". ويمثل هذا الطور عنده جهود جرجس الخوري، وقاسم أمين، وسلامة موسى، وحسن الشريف. ووصف الطور الثاني بـــ "المحاولات الشاملة المحافظة". ويمثلها: إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو"، و"محاولة وزارة المعارف" لطه حسين وآخرين، ومحمد برانق في "النحو المنهجي"، ويعقوب عبد النبي في "إصلاح النحو" و"النحو الجديد"، وأمين الخولي في "هذا النحو"، ومحاولة شوقي ضيف في "تجديد النحو" و"مقدمة الرد على النحاة"، ومحمد كامل حسين في "النحو المعقول". ويرى الباحث أن محاولات هذا الطور ((تتميز بالدوران في فلك الموروث، وتضع مشاكل النحو وصعوباته في المقام الأول من اعتبارها))[٦٢].

أما الطور الثالث فقد أطلق الباحث عليه اسم طور "المحاولات التجديدية". وأكد أن محاولات هذا الطور تتميز ((باعتمادها المباشر على نظريات ومناهج علم اللغة الحديث. وبتناول النحو من وجهة نظر علمية موضوعية ذات طابع وصفي))[٦٣]. وذكر في هذا الطور محاولتين رئيستين، هما: كتاب "اللغة العربية: مبناها ومعناها" للدكتور تمام حسان، وكتاب "النحو العربي على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة" للدكتور ولسن بشاي، وإن كان مر مرورًا بمحاولات الدكتور عبد الرحمن أيوب أيضًا. ويهمنا هنا الإشارة الموجزة إلى مضامين الكتابين التي اقتضت الدعوة إلى التجديد والإصلاح. فمن مضامين كتاب الدكتور بشاي الرئيسة أنه يقترح تقسيم اللغة العربية إلى وحدات مبنى ووحدات وظيفية؛ لأنه يسعى إلى الوصول إلى تحليل حاسوبي لها. ولم يرتض الباحثُ كتابَ بشاي هذا؛ لسيطرة ((منهج الترجمة الآلية على منهج المؤلف في تناول النحو ودراسته. فهو يريد أن ينتهي إلى مجموعة من الوحدات، تتميز كلٌّ منها وتستقل عن سواها تمامًا، بحيث يمكن أن نستبدل بها رموزًا أو أرقامًا يستطيع العقل الألكتروني فهمها والتعامل معها. ولكن إذا كان ذلك يكفل تحقيق الغاية بالنسبة للعقل الألكتروني، فلست أراه كذلك بالنسبة لدارسي لغة البشر))[٦٤]. ويقوم كتاب الدكتور تمام على فكرة انقسام النظام الصرفي إلى مباني تقسيم الكلم، ومباني تصريفها في: الصيغة، القيم الخلافية، والمشتقات المتصرفة وغيرها، والنبر. ويقوم النظام النحوي على: المعاني النحوية، والعلاقات الرابطة بين المعاني، والقيم الخلافية، ومجموعة القرائن. وقد سبق الإلماح فيما مضى إلى تضافر القرائن عند الدكتور تمام بديلا من العوامل، ونزوعًا إلى شمولها ما لا تستطيع العوامل وحدها أن تشمله.

يبدو أن جميع من عرض للتأليف في الإصلاح أو دعا إليه ممن جاء بعد الدكتور تمام يترجح عنده ما قدمه شيخ اللغويين في كتابه القيم "اللغة العربية مبناها ومعناها" من محاولة على سائر المحاولات. وقد اتضح هذا من خلال عرض النموذجين (خليل عمايره في قضية العامل، وعبد الوارث سعيد في قضية الإصلاح عمومًا)؛ إذ لم يناقشا ما قدمه الدكتور تمام في كتابين من أوائل كتبه: هذا الكتاب، وكتاب أقدم منه هو: "اللغة بين المعيارية والوصفية". وعندي أن تضافر القرائن لا يعارض العامل النحوي وسائر الأسس المتحدث عنها في هذا البحث. بل تعد زاوية النظر التي دعا إليها تمام زاوية أخرى للنظر لا يضيرها أن ترفد الزاوية الأخرى التي تؤيدها المدرسة التوليدية التحويلية وتتحد معها في بعض أساليب النظر مع قدماء النحويين العرب. على أننا سنجد الدكتور تمام بعد تأليف الكتابين المذكورين بنحو عقدين من الزمان يتخفف في بعض أعماله الأخرى كثيرًا من "الوصفية" الأولى التي اشتد حماسه لها في مراحل التأليف السابقة. يصف الدكتور حسن الملخ ذلك فيقول: ((..وعندما وصلت آثار النظرية التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب. فالدكتور تمام حسان الذي كان يقول سنة 1957م: "نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل" عاد عن شيء من رأيه سنة 1978م، وقال: "يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيًّا من خلاله". وذهب في سنة 1984م إلى أبعد من ذلك فقال: "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"))[٦٥].

ولا بد هنا من التنبيه على أنني لست أنكر البتة أن العامل النحوي قد كان التعويل عليه عند علماء العربية لتخريج الحركة الإعرابية في المقام الأول. ولن أنكر ما في النحو العربي من مسائل جديرة بالنقد وإعادة النظر، ولن أتعامى عنها؛ لمجرد الدفاع عن العامل والعلل والتقدير وما إلى ذلك. ولذا أتفهم تفهمًا كاملا ما أشار إليه الدكتور تمام من أن العامل لا يغطي في التخريج عليه ما تغطيه مقولة تضافر القرائن. غير أني أجزم بأن العامل مع غيره من الأصول الأخرى يمكن أن تفسر جميعًا ما نحتاج اليوم إلى تفسيره من زاوية معينة. فلسنا ملزمين بالتوقف في التحليل عند الحركة الإعرابية كما تركز نظر القدماء إلى ذلك بصورة كبيرة, بل يمكن أن نجري الوحدات الصرفية (المورفيمات) الأخرى التي تدل على معنى تركيبي مجرى العلامة الإعرابية، نحو الوقف والابتداء، والمطابقة بين أجزاء العبارة من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، وكذلك النبر والتنغيم..إلخ. فأنا مع توسيع دائرة الحمل على العوامل والعلل، لا تضييقها أو تركها. وبعبارة

أخرى: يمكن أن ننحو ــ بدلاً من الثورة والهدم ــ نحو مراجعة مجالات تأثير العوامل مثلاً ومناقشتها.

وبعد: فأعتقد جازمًا أن هناك معضلة أحاطت بجهود "تيسير النحو"، لم تستطع تلك الجهود الانفكاك من وطأتها. وأعتقد اعتقادًا جازمًا أيضًا أنها المفصل الذي جعل أمر التجديد والإصلاح ملبسًا وملتبسًا. ذلك أنه لم يُفْصَل فصلاً حاسمًا على مدى عقود متطاولة من الزمن بين النحو بوصفه دراسة علمية تحليلية لظاهرة إنسانية ذات أبعاد مشكلة، هي الظاهرة المسماة "اللغة"، ولا علاقة لذلك بأمر تعليمها للناس لغةً ثانية ولا لغة أولى، والنحو بوصفه تدريسَ اللغة وتلبية رغبة من يريد أن يتعلم لغة قوم هم العرب. أما النحو الذي من النوع الأول فلا مدخل أصلا لتيسيره وتسهيله؛ لأن المعنيين به ليسوا من الطلاب، ولا المختصين به من المعلمين. وسيبويه ليس معلمًا، ولا مؤلفًا لكتاب يدرسه الطلاب الذين يهدفون إلى إجادة العربية، بل هو عالم لساني، كتابه في اللسانيات نصًّا وروحًا. مثله في ذلك مثل تشومسكي أو سوسير أو بلومفيلد أو هاريس؛ لأن مؤلفات مثل هؤلاء ليست مما يتجه إليه من أراد تعلم لغة ما وإجادتها. وأما النحو بالمعنى الثاني وهو المقصود بجهود التيسير فهو علم لم يوجد بعد، وكان حريًّا به أن يكون موجودًا، أو في سبيل إيجاده في الأقل؛ فهو علم آخر ينبغي له أن يكون بمثابة ما يعرف اليوم بـــ"علم اللغة التطبيقي"، أو ما يسمى بـــ "اللسانيات التطبيقية" التي هي ثمرةٌ لعلم اللغة العام، وتقوم أصول "التطبيقي" على هدي ما يتوصل إليه "العام". ولذا لك أن تعجب لو أن شخصًا ما ذهب إلى الدعوة إلى تبسيط مؤلفات تشومسكي أو بلومفيلد مثلاً، بحجة أن تعليم اللغة الإنجليزية منها فيه صعوبة.

لا أشك في أن ما حصل اليوم من خلط في التعامل مع تراثنا النحوي، الذي أسسه الخليل وسيبويه على أصول علمية، لا يختلف كثيرًا عن المثال الذي ضربته في السطور السابقة. إذ يُقَدَّمُ اليومَ للطلاب ــ من أجل تعليمهم العربية ــ النحوُ في صورته اللسانية الراقية الأولى عند العلماء، ممزوجًا بالنحو في صورته المتأخرة عند المعلمين، فإذا به خليط غير متجانس، لا هو في نحو العلماء كله، ولا هو في نحو المعلمين كله، لا هو في علم اللغة العام ولا هو في علم اللغة التطبيقي. ثم ينادي المنادي بإصلاحه من غير نظر حقيقي إلى منبع الإشكال.

……………

الهوامش:

---

[1] عبد العزيز، محمد حسن. سوسير رائد علم اللغة الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1990م (ص 23 ــ 25).

[2] انظر سوسير. علم اللغة العام، ترجمة الدكتور يوئيل عزيز، ط2، نشر بيت الموصل، سنة1988م (ص 32 ــ 33، 37 ــ 38).، جاد الرب، محمود. علم اللغة نشأته وتطوره، ط1، دار المعارف، سنة 1985م (ص 83 ــ 104)، الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث، بيروت: دار النهضة العربية، سنة1406هــ (ص 27 ــ 32).

[3] لا يعني ما نقوله هنا في التطابق بين الفكرتين تجاهل الفرق الدقيق بين نشوء فكرة سوسير في بيئة الدرس الاجتماعي وظهور مقولة العقل الجمعي وما أحاط بها من مناقشات بين الاجتماعيين والنفسيين كدوركايم وفرويد ويونغ، وهو ما قد يكون الموحي بالفكرة عند سوسير، لا سيما أنه ردد كثيرًا مقولة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية. في حين أن الفكرة عند تشومسكي تصرف النظر عن الأثر الاجتماعي وتكاد تحصر النظر في تكون النظام الجمعي الذهني للغة عند كل فرد، لكن المآل واحد كما سيتضح بعد قليل.

[4] سامسون، جفري. مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة د. محمد زياد كبة، الرياض: جامعة الملك سعود، سنة1417 هــ (ص 42).

[5] ينظر: إبراهيم، عبد الله وزميلاه. معرفة الآخر، ط2، المركز الثقافي العربي، سنة1996م (ص 41).

[6] ينظر: مقالة بعنوان (البنيوية في طورها الفرنسي) لليونارد جاكسون، ترجمة د. ثائر ديب، مجلة عشتار، منشورة في موقعها في الإنترنت: http://www.aushtaar.net/Entry4/lenardo.htm .

[7] وكذا طور بعض الفلاسفة في مداخلهم اللسانية مصطلح (اللغة) في مقابل (الكلام) عند سوسير و(الكفاءة أو المقدرة) في مقابل (الأداء) عند تشومسكي إلى ما عرف عند بول ريكور مثلا بــ (الشفرة) في مقابل (الرسالة) أحيانًا، وفي مقابل (الخطاب) أحيانًا أخرى. انظر ريكور، بول. نظرية التأويل ــ الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، سنة2003 م (ص 21 ــ 32).

[8] كذا في النص، وأظن صوابها: الكفاءة والأداء.

[9] عياد، شكري. قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه، منشور في ضمن كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، أعمال ملتقى قراءة التراث النقدي، جدة: النادي الأدبي، سنة1409هــ (ص 24/1).

[10] راضي، عبد الحكيم. نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة1980م (ص204).

[11] المزيني، حمزة. مراجعات لسانية (الجزء الثاني)، كتاب الرياض، العدد75 ــ فبراير 2000م (ص303). وينظر ص306 فما بعدها.

[12] المزيني، حمزة. مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد53 ــ ذو القعدة 1417هــ ربيع الآخر 1418هــ (ص 41 ــ 42).

[13] انظر السابق ص32 ــ 36، 53 فما بعدها. وانظر أيضًا: باقر، مرتضى جواد. مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي. مجلة اللسان العربي، العدد34، سنة1990م (ص 5 ــ 35).

[14] من اللسانيين العرب المحدثين الذين أنكروا على الوصفيين رفضهم القول بالعوامل والعلل والتقدير الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، وشنع عليهم احتجاجهم بغير حق بأن ذلك شيء فلسفي منطقي. انظر (ملاحظات حول البحث في التركيب العربي) المنشور في كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ــ وقائع ندوة جهوية بالرباط سنة1987م، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة 1991م (ص262).

---

[١٥] نشر دار ثروت، جدة، من غير تأريخ.

[١٦] الزجاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط4، بيروت: دار النفائس، سنة1402هـ/1982م (ص 70 ــ 71).

[١٧] انظر أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، ط 6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة1978م (ص 198 فما بعدها).

[١٨] العامل النحوي ص 65 ــ 66.

[١٩] ابن جني. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة1982م (108/1).

[٢٠] العامل النحوي ص 67.

[٢١] السابق ص 69. هذا وقد خرَّج كلمة "العامل" على معنى أنه أمارة وعلامة، لا أنه المحدث للعمل، أبو البركات الأنباري في أسرار العربية. انظر: الأنباري. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، نشر المجمع العلمي العربي بدمشق، سنة 1377هـ/1957م (ص 68).

[٢٢] ينظر ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1947م (ص 87 ــ 88).

[٢٣] العامل النحوي ص 71.

[٢٤] العامل النحوي ص 73 ــ 77.

[٢٥] نفسه ص 80.

[٢٦] ممن ردد بحماسة إحلال تضافر القرائن محل العامل في مواضع من كتبه مثلا: الدكتور مصطفى حميدة. انظر كتابه (نظام الارتباط والربط في العربية)، لونجمان وناشرون، ط 1، 1997م (ص 5 ــ 6)، وكتابه (أساليب العطف في القرآن الكريم)، لونجمان وناشرون، ط 1، سنة 1999م (ص 5).

[٢٧] انظر الوعر، مازن. دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ط1، دمشق: دار المتنبي، سنة2001م (ص 5، 114).

[٢٨] الملخ، حسن خميس. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، عمَّان: دار الشروق، سنة2000م (ص 238).

[٢٩] نفسه ص 240.

[٣٠] مونيكال، ماريا روزا. الدور العربي في التاريخ الأدبي للقرون الوسطى تراث منسي. ترجمة د. صالح الغامدي. ط1، الرياض: نشر جامعة الملك سعود، سنة1419هـ / 1999م. (ص 211 ــ 212).

[٣١] مكانة اللغة العربية ص 43.

[٣٢] ينظر تشومسكي. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة د. محمد فتيح، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة 1993م (ص 51 فما بعدها، ص 439 وما بعدها). وينظر أيضًا: الفهري، عبد القادر. اللسانيات واللغة العربية، ط1، بيروت: دار عويدات، سنة 1986م (ص 45 ــ 46)، المزيني، حمزة. مراجعات لسانية، كتاب الرياض، العدد75 ــ فبراير 2000م (ص 306)، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية (ص 114).

[٣٣] الإيضاح في علل النحو ص 66.

[٣٤] انظر: الموسى، نهاد. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، عمّان: دار البشير، سنة1987م (56 ــ 57)، الشرقاوي، السيد. الملكة اللغوية في الفكر اللغوي العربي، ط 1، القاهرة: مؤسسة المختار، سنة1422هـ/2002م (95).

---

[٣٥] يؤكد الدكتور محمد علي الخولي أن نقطة الخلاف الرئيسية بين نظرية النحو الوصفي والنظرية التوليدية التحويلية بقوله: ((إن القواعد التحويلية هي نظرية ذهنية تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي الفعلي)). قواعد تحويلية للغة العربية، ط 1، الرياض: دار المريخ، سنة1402هـ/1981م (ص25).

[٣٦] نظرية التعليل ص237. وينظر كذلك: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني للدكتور محمد عبد المطلب ص57. عن الملكة اللغوية ص100.

[٣٧] مراجعات لسانية ج 2 (ص 303 ــ 304). وينظر الخصائص 198/1.

[٣٨] انظر عبده، داود. أبحاث في اللغة العربية، بيروت: مكتبة لبنان، سنة1973م (ص 10 ــ 11). وقارن ذلك بما يقوله الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه: الفعل زمانه وأبنيته، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة1400هـ/1980م (ص 110 ــ 111). وينظر من كتاب داود عبده أيضًا الفصل الثاني: المدرسة الوصفية والتقدير في النحو ص21 فما بعدها.

[٣٩] نشر نادي الرياض الأدبي، الرياض، ط 1، سنة 1408هـ/1988م.

[٤٠] نشر مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط 1، سنة 1408هـ/1988م.

[٤١] ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ص 9.

[٤٢] نفسه ص 35.

[٤٣] نفسه ص 39.

[٤٤] نفسه ص 41.

[٤٥] ينظر السابق نفسه ص 44 فما بعدها.

[٤٦] ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ص 5.

[٤٧] نفسه ص 8.

[٤٨] نفسه ص 9.

[٤٩] ينظر مثلاً: الأنصاري، أحمد مكي. نظرية النحو القرآني، ط 1، دار القبلة، سنة 1405هـ. فالكتاب كله أقيم للدفاع عن هذه الفكرة.

[٥٠] من نحو قول الداني : ((وأئمة القراءة لا تعمل من القرآن في شيء على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية. إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة)). وهو كلام واضح في أنه لا يقوي ما ذهب إليه هؤلاء.

[٥١] الطبعة الأولى، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، سنة1376هـ.

[٥٢] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص 309.

[٥٣] من الآية السادسة من سورة التوبة.

[٥٤] تكاد هذه النظرة عن طبيعة الدراسة النحوية التراثية تكون السائدة عند الغالبية العظمى من المحدثين. انظر على سبيل المثال لا الحصر قول الدكتور علي زوين بعد أن أكد تأثر الدراسة النحوية بالمنطق القياسي الأرسطي حتى غدت معيارية: ((ورب سائل يسأل عن السبب العملي الذي حدا بالنحويين التقليديين أن يصطنعوا منهجًا معياريًا مبنيًا على منطق قياسي. والجواب فيما نراه: أنهم اصطنعوا هذا المنهج ليضعوا العربية في قواعد غير قابلة للخطأ، أي: أنهم استهدفوا الصواب المطلق؛ حفاظًا على لغتهم، وكأنهم بذلك يضعون قواعد عامة لعلوم الطبيعة والرياضة)). زوين، علي. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط 1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، سنة1986م (ص 28).

---

[٥٥] ينظر بحث الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان (المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي) المنشور في ضمن أعمال ندوة جهوية بمدينة الرباط سنة1987م في كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (ص367 ــ 394). وينظر بصفة خاصة مبحث: أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى ص369 فما بعدها، وانظر كلامه في الاتجاهين السائدين لتصورات المحدثين عن التراث اللغوي ص389 ــ 390.

[٥٦] منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد66 ــ السنة 17 ــ ربيع عام1999م (ص 72 ــ 117).

[٥٧] قادني هذا الجزء من الدراسة إلى تتبع تناول الدارسين قديمًا وحديثًا لظاهرة "التوهم" فأنجزت بحثًا هو قيد النشر الآن بعنوان: (التوهم في آثار الدارسي: عرض ونقد) حاولت فيه تحرير المفهوم وإزالة بعض الالتباس الذي أحاط به.

[٥٨] التوهم: دراسة في كتاب سيبويه ص78، 98 ــ 103.

[٥٩] سيبويه. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب. وسأشير فيما تبقى من هذا المبحث إلى صفحات طبعة هارون في متن الدراسة.

[٦٠] الانزياح مصطلح نقدي يقصد به انحراف العبارة في النص الجمالي عن صورتها المعتادة في لغة الخطاب. وقد يعبر عنه بعدد من المصطلحات المرادفة، كالانتهاك، والخروج، والانحراف، والعدول..إلخ. انظر: ويس، أحمد محمد. الانزياح وتعدد المصطلح، مجلة عالم الفكر الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد3 ــ المجلد 25، يناير / مارس سنة 1997م (ص 57 ــ 78). ويهمنا هنا الإشارة إلى أن الانزياح في العبارة المنطوقة عن المستوى المتصور لها في الذهن، أي: انزياح المنطوق في الخطاب العادي أو في النص الجمالي (المنجز) عن المستوى (المتصور) من صميم ما ينظر فيه النحوي، أما ذاك المعهود في الأدب والنقد فمن صميم ما ينظر فيه البياني والناقد. ينظر في هذا: الغامدي، محمد ربيع. اللغة بين التقعيد والاستعمال، مجلة جذور الصادرة عن النادي الأدبي بجدة، العدد 6 ــ المجلد الأول ــ رجب سنة1422هـ / سبتمبر 2001م (185 ــ 210).

[٦١] نشر دار القلم، الكويت، ط 1، سنة 1406هـ/1985م.

[٦٢] في إصلاح النحو العربي ص158.

[٦٣] نفسه ص 173.

[٦٤] نفسه ص 189.

[٦٥] نظرية التعليل ص 227.